حضارات ومصالح

حسن مدن

يُقسّم صمويل هنتنغتون العالم إلى أربع حضارات رئيسية، هي وفق الترتيب الذي يقترحه: حضارة غربية مسيحية، وثانية إسلامية، وثالثة كونفوشيوسية، ورابعة هندوسية، ويضيف، بعد ذلك، قائمة بحضارات أقلّ أهمّية هي في نظره: لاتينية أميركية، وسوداء أفريقية، وأرثوذكسية (روسية في الأساس)، وبوذية ويابانية، إضافة إلى حضارات كوريا وجنوب شرق آسيا.

جاء ذلك في أطروحته عن صراع الحضارات، التي شكّلت مع أطروحة «نهاية التاريخ» لمواطنه فرانسيس فوكاياما محورَ الخطاب الأيديولوجي الغربي بعد نهاية الحرب الباردة، ونطلق على هذا الخطاب وصف «الأيديولوجي» قاصدين، رغم أنّ دعاة هذا الخطاب أقاموه على دعامة نفي الأيديولوجيا، فيما هو، في الجوهر، خطاب أيديولوجي بامتياز لجهة تبشيره بانتصار الحضارة الليبرالية، ليس في مواجهة ما وصفوه بالشمولية السياسية، التي سقطت في شرقي أوروبا، وإنّما كذلك، في مواجهة الحضارات الأخرى خارج النطاق الجغرافي والثقافي الغربي.

تركّز الرفض الفكري والثقافي في الغرب وخارجه على نظرية فوكاياما عن «نهاية التاريخ»، ربّما لأنّ مسعى صاحبها لإلباسها رداءً فلسفياً وفكرياً جعل منها موضوع نقاش في الأوساط الأكاديمية والسياسية، التي رأت في تبشيرها بنهاية التاريخ صياغة مشوّهة وفقيرة الدم لأطروحات سابقة في التراث الفلسفي الكلاسيكي، عند هيغل خصوصاً، لكن مع ملاحظة ضآلة حجم فوكاياما وقامته إزاء المنظومة الثريّة والمعقّدة لهيغل. أما أطروحة هنتنغتون فقد بدا واضحاً أنّها أقرب إلى الأطروحة السياسية المباشرة منها إلى التنظير الفلسفي العميق. خاصّة أنّها في الأصل ليست أكثر من مقالة لكاتب نشرت في دورية «شؤون خارجية» المتخصّصة في القضايا الدولية، ساعياً لإبعاد النظر عن التناقض العميق في المصالح بين الشمال والجنوب، وبين الكتل الاقتصادية – السياسية الكبرى عبر تقديم صراعات أخرى تنتسب إلى ما يمكن وصفها بالبنيّة الفوقية، أي إلى حقل الأفكار والثقافات والديانات واللغات... الخ.

أصدر تزفيتان تودوروف كتاباً سمّاه: «الخوف من البرابرة - ما وراء صدام الحضارات» (ترجمة جان جبور، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، 2009)، يقول فيه: إنّ الخوف من البرابرة جعلنا نحن (الغربيين) برابرة لأنّنا بدافع الخوف ترتكب أعمالاً لا تقلّ فظاعة». وهو يرى أنّ مفهوم صدام الحضارات قابل للدحض والنقد من الناحية العملية، لأنّ الحضارات لا تتطابق مع هذه الكيانات التي يفترضها بعضهم منغلقة. مفهوم «صراع الحضارات»، الذي أطلقه هنتنغتون في أطروحته عن صراع الحضارات، التي حدّد فيها بعض الحضارات بمكانة أولى، بوصفها خطراً محتملاً قادماً على الحضارة الغربية، هو المثال النموذجي الذي ينطبق عليه قول تودوروف، لأنّ الغرب لا يمكن أن يعيش أو يتنفس من دون عدوٍّ خارجي، من دون خطر، حتّى لو كان مفتعلاً، فمنذ اليونان القديمة، كرّست الحضارة الغربية مبدأ الثنائية الحضارية، حضارة أولى هي الأنموذج والمثال في النهضة والرقي، وأخرى لـ«البرابرة» الذين «يبربرون» بلغات أخرى.

لا تحدُث الصراعات، برأي تودوروف، بين الحضارات وإنّما بين الدول، ولذا عبثاً يجري إقناعنا بأنّ هذه الصراعات ذات طبيعة دينية. إنّها صراعات سياسية، مع دول ومع جماعات، لا مع حضارات بكاملها، كالحضارة الإسلامية، ولنختم بما قاله أرنولد توينبي من أنّ الغرب دفع معاصريه وظهورهم إلى الحائط، ثم حبسهم في شباك اقتصاده المهيمن ونفوذه السياسي، لكنّه أخفق في تجريدهم من سلاح ثقافاتهم المتميزة، التي أبقوا عليها ولو بالصراخ والعويل، لذا سيبقى التاريخ مفتوحاً وتعددياً رغم الوثائر السريعة للتوحيد القسري للعالم كما يدعوه زيجلنر في حواره الشهير مع ريجيس دوبريه، فللحضارات الكبرى الأخرى، غير الغربية، كلمتها، التي لم تقلها بعد بالضرورة، لأنّ التاريخ لم ولن ينتهي.

حركة حماس... «اليوم التالي»

محمد أبو رمان

ربّما تكون الحرب الحالية على غزّة من أكثر الحروب تعقيداً وغموضاً (على الأقلّ في العقود الماضية في العالم) في القدرة على تعريف وتحديد مَنْ هو منتصر ومن هو مهزوم، وذلك، لأنّه لا يوجد ضمن المُؤشّرات الواقعية ما يمكن أن نطلق عليه نصراً مطلقاً أو هزيمةً مطلقة، أو ما تسمّى «الضربة القاضية»، بل هنالك عدٌّ للخسائر واللكمات والضربات، ومحاولات إيقاع كبير من الأضرار في الطرف الآخر. ولكن، إن لم يرفع أحد الطرفين راية الاستسلام، وهذا بعد كلّ ما رأيناه غير وارد، بالتأكيد من جهةٍ حركة حماس، بسبب موازين القوّى مع الإسرائيليين، فإنّ كلّ طرف سيُحاول ادّعاء النصر في نهاية اليوم.

ثمّة رهانات من كلا الطرفين، «حماس» والاحتلال الإسرائيلي، فشلت بجدارة، فمن جهة «حماس»، كان هنالك رهان على أنّ إسرائيل لن تخوض حرباً طويلة، أو أنّ الأسرى سيكونون ورقةً حاسمة في الحدّ من العملية العسكرية، أو على وحدة الساحات وتحالف محور المقاومة، أو موقف الشارع العربي أو الدولي، وكلّها رهاناتٌ لم تؤدّ إلى وقف الكارثة الإنسانية غير المسبوقة في غزّة، وتعادل حجم الخسائر الفلسطينية ما خسره الفلسطينيون منذ 76 عاماً (منذ النكبة) في عدد القتلى وحدهم. في الجهة المقابلة، فإنّ رهانات إسرائيل على إنزال هزيمة ساحقة بحركة حماس، والقضاء الكامل على قدراتها العسكرية والسياسية (الحُكم)، وإعادة صوغ المشهد كاملاً داخل قطاع غزّة، بما يتناسب مع أجندة نتنياهو أيضاً، أثبتت فشلها يوماً بعد يوم، بل إنّ حجم الخسائر الإسرائيلية في أطْوار. وبعد أن دمّر الإسرائيليون قطاع غزّة، عادت «حماس» إلى الشمال، وتجري المعارك الشرسة في مُخيّم جباليا، وهي حالةٌ مُرشّحة لأن تكون في أيّ بقعة من غزّة، وبالتالي، وصل الإسرائيليون إلى طريق مسدود: «Dead End». وكما تذكر تقارير أميركية، يعطي استمرار المعارك اليوم «حماس» وكتائب الشهيد عز الدين القسّام مزيداً من القوّة والقدرة على التكيّف والمواجهة، والحلم بحسم عسكري يبدو غيرَ ممكن إلّا إذا ألقيت قنبلة نووية، فعلاً. على القطاع (كما طالب عضو الكونغرس المُتطرّف ليندسي غراهام)، وحتّى هذه، ربّما لن تكون صافرة النهاية.

حتّى لو افترضنا جدلاً أنّ إسرائيل تمكّنت بعد اجتياح رفح من قتل قيادات في «حماس» و«القسّام»، وتمكّن نتنياهو من اختطاف صورةٍ ما لنصر رمزي، فإنّ ذلك لن يؤدي، على الصعيد العملياتي الميداني، إلى القضاء على الحركة، لأنّ لديها القدرة على إعادة إنتاج القيادات والقدرات من الحطام. وبالتالي، الخروج الوحيد من الوضع الحالي هو «الحلّ السياسي»، أو ما أصبح يُطلق عليه اسم «اليوم التالي».

إن تصميم أي مخطط قادم يستبعد «حماس» معرّض لمخاطر حقيقية، فالحركة، حتّى وإن تعرّضت لضرباتٍ كبيرة، تدرك تماماً، بالضرورة، أنّ هنالك رهانات لم تكن صائبة أبَدَ إلى كارثة، لكنّها ستبقى رقماً صعباً، اليوم أو غداً، ولديها حدّ أدنى من حاضنة اجتماعية قويّة، وتعزّز ذلك حالة السلطة الفلسطينية المُترهّلة المأزومة. وبالتالي، من الضروري للدول العربية المعنية أن تتمسّك بالورقة التي قُدّمت لتصور «اليوم التالي»، ورفضها وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، لأنّه، كما يقول بايدن للمسؤولين العرب، لا مستقبل لـ«حماس» في غزّة، بل وصفها بأنّها مثل هتلر بعد الحرب العالمية الثانية، بقيت الإدارة الأميركية مُصرّةً على النزال مع حركة طالبان، وعلى عدم التفاوض معها وإنكار قوّتها، لكنّها اضطرت بعد مقتل آلاف الجنود الأميركيين، وخسارة المليارات، إلى الجلوس إلى الطاولة، والاعتراف بحكم «طالبان» في أفغانستان.

في الخلاصة، القضاء على «حماس» عسكريّاً غير ممكن. وسياسياً، يصعب تجاوزها. يبقى التفكير، خاصّة في الجانب العربي، في ضرورة بناء صيغة سياسية توافقية فلسطينية لمواجهة التحدّيات القادمة، طالما أنّ «7 أكتوبر» وما بعده، أقنعا دولاً عربية عديدة بأنّ فكرة «السلام الإقليمي»، والتطبيع مع إسرائيل، غير ممكنين والقضية مُشتعلة.

لماذا غابت الجامعات العربية عن ثورة غزّة العالمية؟

لميس أندوني

فيما تستمرّ وتتوسّع ثورة غزّة الطلابية، التي بدأت في أميركا ووصلت إلى أوروبا، لا نجد في الجامعات العربية، وحتّى الفلسطينية، حراكاً يُذكر. وهذا السكون الملحوظ مُؤشّر على شلل الحركات الجماهيرية العربية، وضعف الأحزاب والنقابة، الذي غيّب الجامعات العربية عن الحراك ضدّ حرب إبادة ليست بعيدةً عنّا، وتنابع أحداثها لحظة بلحظة على شاشات قنوات التلفزة والهواتف النقّالة. معظم الأنظمة العربية مسؤولة عن تغييب ممنهج للقضية الفلسطينية في المدارس والجامعات، وبخاصّة، بعد سلسلة من اتفاقيات تطبيع رسمية مع الدولة الصهيونية. فهناك جهل أو نقص معرفي بجذور القضية، بما في ذلك فهم الحركة الصهيونية، وطبيعة المشروع الصهيوني وخطره على الأمن القومي العربي، يضاف إليه تسطيح معرفي بطبيعة الصراع وتداعياته على الاستقرار في المنطقة. الأخطر، ربّما، عملية الفصل الممنهجة، أيضاً، بين نضال الشعب الفلسطيني والتحرّر الوطني العربي، وقضايا الحرّيات والعدالة والحقوق الاجتماعية، بحجّة أنّ الانشغال بالقضية الفلسطينية يُعرقل تقدّم المجتمعات العربية، وهذا التيار، بالمناسبة، ليس في أوساط النخب الحاكمة، بل لدى بعض التيّارات الليبرالية «التنويرية». فتحت عنوان «الحداثة» يناصب هؤلاء العداء للقضية الفلسطينية، وهو في جزء منه تأثرٌ بتيّار ليبرالي غربي مُنافق، وأحياناً تدمير مستقبل الطلبة، وأوصل الجامعات إلى هذه الدرجة من السكون المخيف. مع أهمّية غياب الحرّيات عاملاً رئيساً في تحليل عدم انضمام الطلبة في العالم العربي إلى الثورة الطلابية العالمية، لكنّه ليس العامل الوحيد، بل يجب أن نواجه حقيقة وتداعيات تدهور وتشويه الوعي والثقافة، الذي غيّب الجامعات العربية عنّا، ومنابع أحداثها لحظة بلحظة على شاشات قنوات التلفزة والهواتف النقّالة. معظم الأنظمة العربية مسؤولة عن تغييب ممنهج للقضية الفلسطينية في المدارس والجامعات، وبخاصّة، بعد سلسلة من اتفاقيات تطبيع رسمية مع الدولة الصهيونية. فهناك جهل أو نقص معرفي بجذور القضية، بما في ذلك فهم الحركة الصهيونية، وطبيعة المشروع الصهيوني وخطره على الأمن القومي العربي، يضاف إليه تسطيح معرفي بطبيعة الصراع وتداعياته على الاستقرار في المنطقة. الأخطر، ربّما، عملية الفصل الممنهجة، أيضاً، بين نضال الشعب الفلسطيني والتحرّر الوطني العربي، وقضايا الحرّيات والعدالة والحقوق الاجتماعية، بحجّة أنّ الانشغال بالقضية الفلسطينية يُعرقل تقدّم المجتمعات العربية، وهذا التيار، بالمناسبة، ليس في أوساط النخب الحاكمة، بل لدى بعض التيّارات الليبرالية «التنويرية». فتحت عنوان «الحداثة» يناصب هؤلاء العداء للقضية الفلسطينية، وهو في جزء منه تأثرٌ بتيّار ليبرالي غربي مُنافق، وأحياناً عنصري، يُسوّغ السياسات الاستعمارية، وفي جزء مُهمّ منه، يُجسّد التأثيرات الفكرية والإقليمية العنصرية و«المالية» في تفكير أحزاب، وإشباه مثقّفين، وحتّى مُثقّفين.

بدأ هذا التيّار الليبرالي الانتقائي، وأحياناً الإقصائي، في العالم العربي، يتغلغل في هيئات التدريس الجامعية، ومراكز الأبحاث والإعلام، وساهم في تشويه الوعي عند أساتذة الجامعات والطلبة، وأكثر مقولات هذا التيّار أهمّية أنّه يقف في مواجهة تيّار الإسلام السياسي، ويعتبرها أولوية في التغيير، بل ربط الشقّ الأسوأ في هذه التيارات القضية الفلسطينية بكراهية «تخلّف التيار الديني». وهنا تُقزّم القضية الفلسطينية إلى صراع ديني يجابهونه بـ«المحبّة» للجيش الذي يُنكّل بالفلسطينيين، وبقبول الاحتلال، وتفوّق إسرائيل.

هذ التيّار، وإنْ لا يبدو قوياً، غير أنّ تأثيره في الشباب أعمق مما يظهر في السطح، لأنّ بعض الأحداث تقبل هذا التيّار «الليبرالي»، وتستخدمه من خلال منظّمات غير حكومية، بعضها مموّل أجنبياً، أو «تمكين» الشباب داخل الجامعات وخارجها، لضمان الولاء ولمواجهة تيّار الإسلام السياسي. وهذا ما فتئت بعض الحكومات تمارسه لمنع حدوث انتفاضة عربية ضدّها، بعد تجربة «الربيع العربي». ولذا، كان التخويف أو زرع وعي مشوّه ضدّ دعوات الإصلاح، خصوصاً أنّ كثيراً من المنظّمات شبه الحكومية، التي تضمّ بعض «الليبراليين»، تكون مُخترقةً أمنياً، وتمثّل توجّهات عنصرية ضدّ الفلسطينيين، تحت غطاء مواجهة الحركات الإسلامية، فقامت بعض الدول بتوظيف هذا التيّار عند بدء التحرّكات في الجامعات تضامناً مع غزّة، بحجّة الخوف من تأثير «انتصار حركة حماس» أو حتّى صمودها في فرض حالة خوف واجندة شعارها «مصلحة الأردن أولاً»، جعلت من الحراك تأييداً للفلسطينيين خطراً على الأردن، إلى حدّ اتهامه بالانصياع لتحريض أو أوامر «حماس»، وكاتبة هذه السطور شبه متأكّدة لو أنّ بعض الطلبة العرب كانوا يدرسون في الجامعات الأميركية أو البريطانية، لكانوا قيادات في ثورة غزّة الطلابية، لكنّ قمع الفكر وحرّية التعبير في مدارسنا وجامعاتنا العربية، وحتّى في قاعات التدريس والصفوف، ينتج طلاباً خائفين على فرصهم في الشهادة الجامعية، وبخشون التضحية بمستقبلهم، خصوصاً، أنهم فقدوا الثقة بقدرة الشعوب على التغيير.

ما تقدّم ليست مسوّغات أو تبريرات لحالة الصمت في الجامعات العربية، بل إدانة للأنظمة، التي جعلت العقلية الغربية الأمنية العربية تتحكم بالجامعات. والبديل، الآن، هو في تحرّك طلّابي جماعي، فلا يمكن فصل المئات والزجّ بالآلاف في المعتقلات، خصوصاً أنّ الدفاع عن فلسطين، في هذه المرحلة، هو دفاع عن الأردن وفلسطين وسورية ومصر والإمارات، وكلّ بلد عربي. لكن، على النخب، أيضاً، أن تتحرّك ولا تترك الشباب والطلبة فريسة العملية الأمنية والاعتقال، وهذا جزء كبير من المشكلة، فمن دون وقوف النخب بحزم أمام أيّ هجمة أمنية، لا يحقّ لنا أن نطالب الطلبة بالتحرك ونحن صامتون.

أما الأنظمة، فمحاولاتها لتكوين طلبة موالين وخانعين ستنقلب عليها. فأميركا نجحت سنوات، بعد الاحتجاجات ضدّ حرب فيتنام، في كبح الحركات الطلابية، إلى أن انفجرت بوجهها رفضاً لحمايتها مشروعاً استيطانياً إحلالياً عنصرياً يهدف إلى إلغاء هُويّة الشعب الفلسطيني، حتّى لو تطلّبت إبادته.

(كاتبة وإعلامية من الأردن)

> من دون وقوف النخب بحزم أمام أيّ هجمة أمنية، لا يحقّ لنا أن نطالب الطلبة بالتحرك ونحن صامتون

الجزائر في تفكير عبد الله العروي

عبد القادر الشاوي

ليس من الصعب أن يدرك القارئ من كتابات عبد الله العروي، ومواقفه السياسية والفكرية من قضية الصحراء، أنّه يقف بـ«حزم تاريخي خاص»، لم يتوفّر لغيره من المُؤرّخين، على الأرجح، في جانب المغرب، دولةً ومؤسسات وسياساتٍ، بل ويتوافق بصورة واضحة مع الاختيارات الاستراتيجية العاتية المُنتهجة في الدفاع عن تلك القضية، بما في ذلك، بطبيعة الحال، أسلوب ومنطق مقارعة التصوّرات الجزائرية الرسمية، التي تناصر جبهة بوليساريو، وتدعم ما تطمح إليه هذه الجبهة من انفصال، وبناء جمهورية خاصة بالمعابير «التحرّرية» نفسها؛ العربية والديمقراطية والشعبية، التي اعتمدتها دولة الجزائر بُعَيْد حصولها على الاستقلال في أوائل الستينيات. وليس في هذا كلّه ما قد يثير، إن كان قارئ العروي على علم مُؤكّد بأنّه كتب في هذا مقالات بالفرنسية، نُشر أغلبها في مجلة لمائيف سنتيْن، منذ أوائل الثمانينيات، ثم جمعها في كتاب «الجزائر والصحراء المغربية»، الذي صدر في 1978؛ في عزّ المواجهات العنيفة، التي قامت بين جبهة بوليساريو (بدعم من الجزائر) والمغرب. والسند في تلك المقالات المتعلّقة بالصحراء، والصراع ضدّ الجزائر بصورة أساسية، تَنسم بما يمكن الاصطلاح على تسميتها «الدعامة الوثوقية»، النابعة من المعرفة التاريخية بتجارب الدول المغاربية، الأكثر أهمّية في حقب متواصلة من التاريخ، تعود إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ما يعني أنّ المُؤرّخ، في هذه الحالة، وبناءً على الموضوع، لا يُخفي قناعاته الفكرية والسياسية في تناول قضية الصحراء من مختلف الجوانب المرتبطة بها، واعتباراً لمجمل العلائق السياسيين المُتدخّلين في شأنها، مع إقرارٍ واضح، وله فيه بيّناتٌ وحجج، بالموقف الحاسم؛ أنّ الصحراء مغربية. وأمّا المُواصَرات، التي تحال ضدّ المغرب في سبيل سلبها منه، فلا سند لها، ولا أصل في تحقيق مطامحها، ولا مستقبل لما يُعلّق، من الناحية الاستراتيجية، على جمهوريتها المُستقلّة أجلاً.

ولكنّ الموضوع الجوهري في الموقف من الصحراء، ليس من هذه القضية إلا بمقدار ما هي عليه دولة الجزائر من أهمّية ودور، وأثر في الدعم والمساندة لمسألة الانفصال، تحت شعار «تقرير المصير»، وما يتبعه ماديا وإعلاميا من مبادرات وأفعال، تتحوّل بها دولة الجزائر، وخصوصاً في صعيد المواجهات العاتية ضدّ المغرب في المحافل الإقليمية والدولية، إلى القوّة الأساسية المباشرة المستهدَفة بكلّ نقد، والمُعَرّضة لكلّ هجوم. فالصحراء، في نظر العروي، موضوع مهمّ، يتعلّق بالتاريخ والسيادة والحقّ، ولكنّه بديهي لا يتطلّب كبير عناء لتسفيه أطروحات الخصم وإثبات خطلهم. ومن هذا المنظور، تصبح الجزائر الخصم الأول والأكبر، والدولة الساعية إلى الهيمنة ضدّ الحقّ ومنطق التاريخ، خصوصاً، عندما صنعت لذلك جَبْهَةً، وَكَلّفَتْها أمر الكفاح المتواصل، بشعارات مطلقة، تبتغي الانفصال، ضدّ المغرب للحَدّ من طموحاته التنافسية، وتقليم وجوده التاريخي المبني على ما يسميه كاتبنا بـ«البَيْعَة»، واستنزاف قدراته المادّية، التي يمكن أن تكون أساساً وجيهاً للتنمية المُستدامة، أمّا المعنوية، فشبح الحرب وسباق التسلح قائمان باستمرار، يتوعّدان كلّ حالم بالسلم والتغلب على المشكلات العالقة بين البلدَيْن. والتركيز، هنا، على الموضوع بهذا الإلحاح، لتبيان أنّ الموقف، الذي يتبنّاه العروي، يمكن أن يقود إلى نوعيْن من المُفارقات، تفعل فيهما سنوات الصراع، الذي طال واستطال، بل وأصبح ينتج، بسبب ذلك، أشكالاً وصوراً مختلفةً من العداوات، التي لم يسبق أن كانت بنفس الحدّة والضراوة بين بلدَيْن (شقيقَيْن)، يرى كاتبنا أنّ لهما معاً «نفس الثقافة، ونفس الماضي، وهما بالنتيجة يواجهان نفس المشاكل الاجتماعية والتعليمية». وهذه، بالذات، هي المفارقة الأولى التي تعني، معنوياً وفكرياً، ذلك التجاوُز الخارج عن المألوف لبعض الأفكار المتناقضة، والتي تُخاض فيها، من الناحية السياسية، حربٌ غير معلنة من الطرفيْن، بعد أن كانت العلاقة في التاريخ بينهما على قدر من الوئام والتضامن كبيريْن. أمّا المُفارَقة الثانية، فهي القول المُؤكّد بالاستحالة المطلقة لتحقيق «التفاهم الممكن بين النظاميْن والدولتيْن». وتبرير ذلك، بالنظر إلى أنّ «الذين يتحكمون في الجزائر اليوم لا يعملون إلا على متابعة سياسة يجهلون أسسها بدون شك»، كما أنّ تبريره الأيديولوجي ينطلق من تحليل مواقف السياسة الجزائرية، التي تلوك الإستراتيجية «البعقوبية»، على الطريقة المَغْرَبية، التي كرسها هواري بومدين (1978) في سلوك الدولة، وركّزها في عقول النُخَب، ثم سارت عقيدة شعبية تقريباً، منها ينطلق التفكير، الذي يحدّد العلاقة مع الجار الغربي، وعليه، يُبنى التحليل، الذي يُفْتَقَد به تدبير العلاقة معه. ومن هاتيْن المُفارقتيْن، يصل العروي إلى رأي فيه تَقْديرٌ، يراه كاتب هذه السطور خاطئاً. لدور يجب أن يُنْجَز» (سوياً، بعيداً عن الإطار الرسمي للإفلات، بهذا الصنيع، من تقلبات السياسات المُتبعة من طرف الدولتيْن)، وفي هذا الدور، كما يُقدّر كاتبنا، المَغْبر الوحيد نحو تجاوز «الاستحالة المطلقة» المُشار إليها أعلاه. فالاعتقاد هنا، وهو جوهر الرأي، أنّ يقوم ما يسميه بـ«التعاون المدني» بين مختلف المنظّمات المشابهة الموجودة في البلدَيْن، والتي تعمل بفعالية ملحوظة في حقول مختلفة، بعضها يسعى للنهوض بأوضاع المرأة والشباب، وبعضها الآخر يدافع عن تطوير «وضعية اللغتين الموجودتين في البلدَيْن، وهما العربية والأمازيغية»، ومن تلك المنظّمات، أيضاً، من تدافع عن «الحقّ في الإجهاض، ومناهضة الحكم بالإعدام». وهذا هو السبيل إلى توليد «الحوار والتفاهم ومختلف الأسباب والأساليب التي قد تدعو إلى تجاوز الحاجز الجوهري ... وفي العمق منه قضية الصحراء»، بين المغرب والجزائر، بيد أنّه من الواضح أنّ العروي لا يدرك، إدراكاً واضحاً، طبيعة الهُوّة القائمة بين الدولتيْن في آخر عقديْن، تبعاً للإجراءات والقرارات المُتّخذة، فضلاً عن طبيعة المواقف المُعلنة من الجانبيْن، وعموماً، هناك من الأمثلة، الخاصة والعامّة، المُعبّرة أشد تعبير ممكن عن المحاصرة والقمع والتسويف وقلّة الدعم، أو غيابه التام، والعوائق القانونية والإدارية، التي تحدّ من إمكانية القيام بعمل حرّ في توجّهاته واختياراته، ما قد يعجز اللسان عن التعبير عنه بوضوح، أو أن يدينه بفعل ديمقراطي نزيه. أضف إلى ذلك، أنّ القضايا التي يُناضل «المجتمع المدني»، وهو أبنيةٌ ضعيفة ومُخترَقة ومَدينة للمُموّلين الأجانب، من أجلها مختلفة ومتفاوتة، ولها هو دفاع عن الأردن وفلسطين وسورية ومصر والإمارات، وكلّ بلد عربي. لكن، على النُخَب، أيضاً، أن تتحرّك ولا تترك الشباب والطلبة فريسة العملية الأمنية والاعتقال، وهذا جزء كبير من المشكلة، فمن دون وقوف النخب بحزم أمام أيّ هجمة أمنية، لا يحقّ لنا أن نطالب الطلبة بالتحرك ونحن صامتون.

أما الأنظمة، فمحاولاتها لتكوين طلبة موالين وخانعين ستنقلب عليها. فأميركا نجحت سنوات، بعد الاحتجاجات ضدّ حرب فيتنام، في كبح الحركات الطلابية، إلى أن انفجرت بوجهها رفضاً لحمايتها مشروعاً استيطانياً إحلالياً عنصرياً يهدف إلى إلغاء هُويّة الشعب الفلسطيني، حتّى لو تطلّبت إبادته.

(كاتبة وإعلامية من الأردن)

> المصالحة بين الأمم تقوم بها الدول، وتستجيب لها الشعوب، ولها آليات مُختلفة حتّى تكون مصالحة تاريخية مطلوبة

حزب الله محاضراً في السوريين

حسان الأسود

ليست الحياة البشرية أكثر من قصّة، تختلف تفاصيلها باختلاف الرواة، وجمهور المتابعين، وزمان الرواية، ومكانها. ثمّة سرديّاتٌ متناقضةٌ للحدث التاريخي الواحد، فبينما يكون امرؤ بطلاً في أحداها يكون هو ذاته مجرماً في نقيضتها. وبينما يهلّل له الجمهور أهل حضارة المايا، كأن عمامتاهم من هضبة التيبت وعباءاتهم جبال الهمالايا، لم يفاجئنا عندما طالب أن يكون هناك «قرارٌ شجاعٌ» فقط. لحلّ ماساتنا، وهذا لا يكون إلا بموقف واضح وصريح من قانون قيصر والكبتاغون، لا يكون إلا بالاعتراف بانتصاره وأسده علينا وإعادة تدويرهما ليمكثا مجدّداً على صدورنا. لم يعد ثمّة ما يفاجئنا أبداً، فالوقاحة إذ تفيض عن الحدّ تصبح تسلية أيضاً، ونحن لسنا أقلّ من المصريين إذ يصنعون من المأساة نُكتة يعبرون بها سماجة القضّة الراهنة إلى فضاء المستقبل المشتهى.

لم يفاجئنا وليد جنبلاط بثباته على الحقّ، فهو أوّل من اكتوى بنيران جلادنا، وهو وإن راوغ في دهاليز السياسة ليعبر هو وقسمٌ من اللبنانيين سراط الأيام السوداء المحملة، إلا أنّه يبقى راية للضمير الحرّ والكلمة الشجاعة المسؤولة. لم يفاجئنا من سمير جعجع كثيراً دفاعاً عن لبنان في وجه الجلاد، فالبوصلة عنده لا تؤشّر دوماً إلى الشمال الحقيقي لأنّها ملوّثة بلعنة العماء المقدّس، وشهوة السلطة، التي خرم منها بعد اتفاق الطائف. لم يفاجئنا خطابُ الذين لم تنعم كعاب أرجلهم بعدُ، ولم تنتفخ ثيابهم من دماء أبناء جلدتهم وأبناء عمومتهم عندما وضعوا يدهم في يد المحتلّ الإسرائيلي. هؤلاء لهم سرديّتهم التي تختزن الذاكرةُ تفاصيلها، وتحيل إليها كلما دقّ الكوز بالجرّة، ونحن لنا سرديتنا أيضاً، ولن ننسى ما فعلوه بنا عبرت جحافل مليشياته الحدود إلينا لتحتلّ القصير والزبداني والنبك، وغيرها كثير من مدننا وقرانا وقتها، لم يكن الأمر يحتاج من «الدولة اللبنانية» إلا قرار «الحياد» و«النأي بالنفس» عن المقتلة السورية، وكأنّ نصر الله وجنوده يحملون جنسية جزيرة مدغشقر، ويتكلمون لغة أهل حضارة المايا، كأنّ عمائماتهم من هضبة التيبت وعباءاتهم جبال الهملايا. لم يفاجئنا عندما طالب أن يكون هناك «قرارٌ شجاعٌ» فقط. لحلّ ماساتنا، وهذا لا يكون إلا بموقف واضح وصريح من قانون قيصر والكبتاغون، لا يكون إلا بالاعتراف بانتصاره وأسده علينا وإعادة تدويرهما ليمكثا مجدّداً على صدورنا. لم يعد ثمّة ما يفاجئنا أبداً، فالوقاحة إذ تفيض عن الحدّ تصبح تسلية أيضاً، ونحن لسنا أقلّ من المصريين إذ يصنعون من المأساة نُكتة يعبرون بها سماجة القضّة الراهنة إلى فضاء المستقبل المشتهى.

بتوصيافه للحكومة اللبنانية ترحيل «النازحين غير الشرعيين» منّا خارج لبنان، فالمرابان مراة المجتمع هناك حقّاً، حتّى لو كانت بعض القوى المجتمعية غير ممثلة فيه بشكل متناسب وحجمها، ثمّة رأي شبه سائد في لبنان يحاول القفز عن الواقع الذي كرّسه حكم أمراء الحرب ليلقي بالملامة على السوريين في ماسي لبنان كلّها.

لم يفاجئنا أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، أيضاً، عندما طالب السلطات السياسية في لبنان الكبير بفتح البحر أمام سفننا لتعبر إلى أوروبا، فهو يعرف أكثر منّا أننا كنّا على الدوام نرغب العيش هناك، ومذ كنّا في المهد، حيث الحلمُ السوري الوحيد هو الهجرة وترك البلد، هو يعرف أكثر منّا أننا لا ننتمي لسوريتنا، فنحن هواة التغريب وجمع الطوابع والتحف، لقد خبرناه قبلاً عندما وبإخوة لنا من فلسطين. لا بأس، ستمضي الأيامُ بسياطها في ظهورنا، سنعدّ على أصابعنا الوقت المقدّر لنا أن نكون فيه المُستضعَفين في الأرض، ومع تسبيحات العجائز سنستذكر من وقف معنا، ومن انفطر قلبه لأننا، لكنّنا لن نكون استثناءً من غيرنا، لنقول إنّنا سنتسى من احتلّ أرضنا ودمّر بيوتنا وأهانَنا عندما هربنا من الجلاد إليه، فنحن لسنا ملائكة، ولا ينبغي أن نكون. حتّى وإن نسي حسن نصر الله كيف فتحنا لأهل الجنوب بيوتنا ايام حرب تموز (2006)، فنحن لن ننسى غيرته علينا ومطالبته بـ«القرار الشجاع» لفتح الموانئ أمامنا لنركب عباب البحر إلى الجنّة الأوروبية الموعودة. لن ننسى الخطيب المفوّه إذ يحاضر فينا دفاعاً عن حقوقنا ووجودنا، وهل ينسى الضحايا وجه قاتلهم؟ ... لا بأس، ستمضي الأيامُ وسيبقى من قصّة نصر الله ما يستذكره التاريخ من قصّة خطبة العاهر إذ تحاضر بالشرف (!)

(كاتب سوري في برلين)

> لم يفاجئنا نصر الله عندما طالب السلطات في لبنان بفتح البحر أمام سفننا لتعبر إلى أوروبا

كاريكاتير طارق نجم

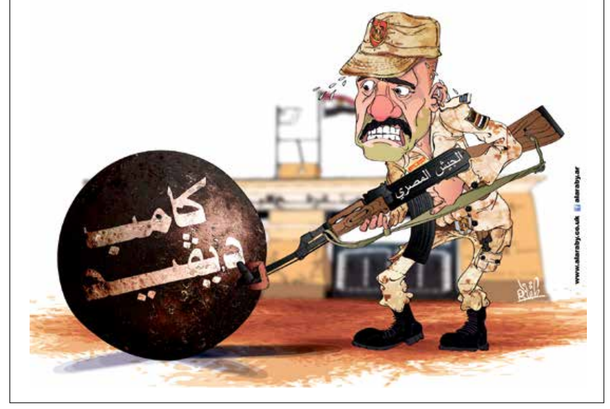

ما الذي يجري في تونس؟

صلاح الدين الجورشي

سؤال تردّد كثيراً، في الداخل وفي الخارج، بسبب الأحداث التي تلاحقت أخيراً، ولا يعلم أحدٌ لصلحة مَنْ يحصل هذا التصعيد، والاستنفارات الأمني والسياسي، بشكل يكاد يكون غير مسبوق.

هناك روايتان. تقول الرواية الرسمية، على لسان رئيس الجمهورية، قيس سعيّد، الذي لم يُخفِ غضبَه، وهو يُؤكّد أنّ ما حصل «لا يتعلق أبداً بسلك المحاماة بل بمن تجرّأ وحقّر وطنه في وسائل الإعلام وبمن اعتدى بالعنف على موظّف حال مباشرته لوظيفته»، ويقصد بذلك حادثتين. تتعلّق الأولى بالحامية سنية الدهماني، التي قدّمت وجهة نظر في وسيلة إعلامية، فلوحقتْ قضائياً. اختارت الاعتصام في «دار المحامي» فاقتُحمت الدار عشرات من رجال الأمن المُلثّمين، وأُوقفت عنوةً أمام ذهول زملائها واحتجاجهم. أمّا الحادثة الثانية، فتخصّ محامياً آخر، مهدي زقروبة، الذي تفطّن لوجود عنصرَيْ أمن بزيّ مدني داخل «قصر العدالة»، خلال الاعتصام الاحتجاجي، الذي نظّمه المحامون للمطالبة بإطلاق زميلتهم، فطردهما خارج البناية. وفي المساء، اقتحم البوليس من جديد مقرّ المحامين، واحتجز زقروبة. في 2014، عندما سيطر على شبه جزيرة القرم الأوكرانية. وحينها، اكتفى الغرب بحزمة عقوبات. ويمكن اعتبار التدخّل في سورية عام 2015 حرباً، فقد شارك فيها الجيش الروسي الرسمي، وخصوصاً القوات الجوّية، مع نخبة من مرتزقة «فاغنر»، وهي مليشيا عسكرية روسية على صلةٍ بحكومة بوتين. وما زال بوتين متورّطاً، من الناحية العملية، في كلّ من سورية وأوكرانيا، وفي خضم هذا النشاط العسكري الواسع، يُعلن تغيير وزير دفاعه، وكان قبل ذلك قد غيّر نائب هذا الوزير، على خلفية تورّطه في عمليات فساد (!)

في مقابل السردية الرسمية، أصدر عميد المحامين، بمعيّة كلّ العمداء السابقين، بياناً أكّدوا فيه أنّ التدخّل الأمني في دار المحامي، في مناسبتين لإيقاف محاميين نفّذا اقتحام، غير مسبوقة، تُعدّ «خرقاً للمواثيق الدولية وللقوانين واستهدافاً وتصعيداً خطيراً ضدّ المحاماة». كذلك دان العمداء ما أسموها «حملات التحريض على المحاماة وتبرير الاعتداءات على مقرّاتها»، مؤكّدين «علوية القانون ودور المحاماة في الدفاع عن الحقوق والحرّيات والضمانات الممنوحة لمكاتبهم ولمقرات هيئة المحامين». ودعوا إلى «اتخاذ الأشكال النضالية المناسب

عن تخبّطات الاحتلال

حيان جابر

يجمع كلّ قادة دولة الاحتلال الحاليين، وقواه السياسية، على هدف القضاء على فصائل المقاومة الفلسطينية، وفي مقدّمتها حركة حماس، بما يتضمّن القضاء على أيّ إمكانيةٍ لإدارتها قطاع غزّة مستقبلاً، أو في ما يعرف إعلامياً بـ«اليوم التالي». يخفي هذا الإجماع القديم الجديد في طياته خلافاتٍ عميقةً قد تفتح الباب مستقبلاً على صراعاتٍ سياسيةٍ ربّما تتجاوز الأطر السياسية، لتصل إلى صداماتٍ اجتماعيةٍ وقانونيةٍ بين حينٍ وآخر، كما حصل في الآونة الأخيرة في مراسم التأبين الرسمية لإحياء ذكرى قتلى معارك الاحتلال وحروبه في يوم الاثنين الماضي (13 إبريل/ نيسان). واقعياً، لطالما كان الخلاف السياسي الداخلي الصهيوني عميقاً بشأن الأسلوب والآليات والأولويّات، في مقابل إجماع عامّ على الأهداف المركزية، وفي مقدمتها القضاء على المقاومة الفلسطينية بجميع أسمائها وأشكالها وأنماطها، وأسس دولة الاحتلال. لكن، ورغم الخلافات العميقة بشأن الأسلوب الأمثل صهيونياً، لم تخرج تلك الخلافات من دائرة النقاش السياسي والتراشق الإعلامي، إلا في مناسباتٍ معدودة، كما في اغتيال إسحاق رابين في نوفمبر/ تشرين الثاني 1995، لكن، حتّى تلك المناسبات المعدودة كانت ذات طبيعةٍ فرديةٍ أو فئويةٍ ضيقةٍ، لا تمثّل تهديداً للاستقرار والسلم الداخلي، وفقاً لمصطلحات الاحتلال ذاته. أمّا اليوم فقد غدت الخلافات على الأسلوب والطريقة ستاراً يحجب خلافاتٍ أعمق بكثيرٍ، تشمل طبيعة الدولة، والنظام القانوني، والمرجعية، والحدود، والدور أو الرسالة، وهي خلافاتٌ تعود بالاحتلال إلى بداياته الأولى، لكن، بطريقةٍ أكثر حدّةً وعنفاً وتوتراً.

فتح «طوفان الأقصى» باب تلك الخلافات على مصراعيه، رغم ما وُصف في الإعلام الصهيوني في حينه بـ«الإجماع السياسي والمجتمعي»، الذي استغله كثيراً رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو الذي نجح في جعل القضاء على فصائل المقاومة، وتحديداً حركة حماس، الهدف الأوحد للمرحلة الراهنة، ثمّ أضاف هدفاً ثانوياً آخر هو استعادة الأسرى والمُعتقَلين لدى فصائل المقاومة الفلسطينية، تحت ضغط عائلات الأسرى والمُختطَفين، وبعض الأطراف السياسية الداخلية والخارجية، لكنّه أصرّ دائماً على أولوية القضاء على «حماس»، وروّج ذلك باعتباره بوابة استعادة الأسرى الوحيدة. تهرّب نتنياهو كثيراً من نقاش «اليوم التالي»، لأنّه يدرك حجم الصدع الصهيوني الداخلي بشأنه، أو بالأصحّ، بشأن مسائل عديدةٍ جوهريةٍ مرتبطةٍ بهذا التصوّر؛ بين تصوّرات تيّارات الصهيونية الدينية المطالبة بضرورة إعادة الاستيطان والمستوطنات إلى قطاع غزّة، بعد تهجير أو قتل كلّ أو معظم سكانه من جهةٍ، ودعوات محاكاة تجربة سلطة رام الله في قطاع غزّة، بعد قضم مزيدٍ من أراضي القطاع من ناحية ثانيةٍ، وتقسيم القطاع إلى قطاعاتٍ صغيرةٍ، لكلّ منها سلطةٌ إداريةٌ غير أمنيةٍ، تخضع كلّها لسلطة الاحتلال الأمنية المباشرة من ناحيةٍ ثالثةٍ، وأخيراً، دعوات إدارة القطاع عبر وسطاء خارجيين مضموني الولاء للاحتلال، منهم بعض نظم الإقليم، بمشاركةٍ أميركيةٍ وأوروبيةٍ، أو عبر شركاتٍ أمنيةٍ خاصّةٍ، أميركيةٍ غالباً.

تباين مخطّطات «اليوم التالي» هو انعكاسٌ لتباين الرؤى الصهيونية بشأن كلّ شيءٍ، فتيّارات الصهيونية الدينية تعتقد أن الأوان قد حان لاستكمال مشيئة الله، عبر بسط السيطرة الصهيونية على كامل فلسطين التاريخية؛ بل تتعداها، الأمر الذي يتطلّب، وفقاً لهم، مرجعيةً دينيةً يهوديةً متزمتةً لكلّ مؤسّسات الاحتلال القضائية والإعلامية والسياسية والعسكرية. في حين تسعى قوى أو تيّارات اليمين الأقلّ تزمّتاً إلى سيطرةٍ أمنيةٍ صهيونيةٍ غير مباشرةٍ، عبر وكلائها وحلفائها الإقليميين والدوليين، أو عبر شركاتٍ أمنيةٍ خاصّةٍ، الأمر الذي يعكس رؤيتها نحو مؤسّسات الاحتلال ذاته، فضلاً عن دوره إقليمياً ودولياً، إذ تعتقد هذه التيّارات أن جوهر بنية الاحتلال الدينية يجب أن لا يتناقض مع دوره في خدمة النظام الإمبريالي، الأميركي تحديداً، كما أنّ هذا الدور يجب أن لا يتناقض مع جوهر الاحتلال الديني، لذا فهي تتمسّك باستقلالية دوائر السلطات الأربع، الأمنية والسياسية والقضائية والإعلامية، مع دفعها نحو اليمين المُتطرّف رويداً ورويداً، معتقدةً أنّ السيطرة الدينية المتزمتة المُتدرّجة عليها سوف تحافظ على دور الاحتلال دولياً وإقليمياً من ناحية، كما سوف تحافظ على تماسك حاضنته الاجتماعية من ناحيةٍ ثانيةٍ.

أما التيّار الليبرالي اليميني، المعروف إعلامياً بالتيّار العلماني، فيسعى إلى

> بات نقاش «اليوم التالي» مفتوحاً بشأن مجمل المشروع الصهيوني ومستقبله، وحدوده، ودوره، وطبيعته، بل حتّى استمراريته

محاكاة تجربة سلطة رام الله في قطاع غزّة، عبر مساعدتها في بسط نفوذها فيه، أو عبر سلطاتٍ محلّيةٍ جديدةٍ، معتبراً أن قبول الصهيونية بكيان فلسطيني ما، أقل من دولةٍ وأكثر من بلديةٍ، ضرورةٌ من ضرورات الحفاظ على علاقات الاحتلال الدولية، كما للحفاظ على صورته الدولية، باعتباره امتداداً للحضارة الغربية، من هنا يتأتى تمسّكه ببعض مظاهر الدولة العلمانية، مثل حقوق المثليين والمرأة، واستقلالية السلطات الأربع، مع الحفاظ على طابع الدولة الدينية والعنصرية، كما جسده قانون القومية؛ إذ يعتبر هذا التيّار علاقات الاحتلال الخارجية، وتحديداً علاقته بأميركا، ودوره في خدمة مصالحها، ومصالح النظام الإمبريالي كاملاً، جزءاً مهماً من بنية الاحتلال ودوره ومستقبله، وضماناً شبه وحيدٍ لاستمراره أيضاً. اللافت للنظر اليوم؛ أنّ مجمل هذه التيّارات ممثّلة في حكومة الاحتلال، حكومة الطوارئ، كما في مجلس الحرب، ما يجعل من نقاش خطة الاحتلال لـ«اليوم التالي» أمراً معقداً وخطيراً، يحمل في طياته بذور انقسام عميق يصعب جبره سريعاً. لذا يرفض نتنياهو خوض هذا النقاش، ويتمسّك بشعار الإجماع الوحيد «القضاء على فصائل المقاومة الفلسطينية»، حتّى لو أدى ذلك إلى تخبطٍ في الخطط العملياتية، وفشل استخباريٍّ، وخسائر ميدانيةٍ كان يمكن تلافيها، وتبدلٍ في مكانة الاحتلال العالمية، خصوصاً على الصعيد الشعبي، ومخاطر تبدلٍ في مكانة الاحتلال دولياً، حتّى مع الولايات المتّحدة ذاتها، رغم صعوبة ذلك قريباً، لكنه احتمالٌ واردٌ مستقبلاً.

كما يدرك نتنياهو جيداً نجاح «طوفان الأقصى» في تحويل القضية الفلسطينية إلى قضيةٍ مركزيةٍ في الداخل الصهيوني، كما حول العالم أجمع، لذا، بات نقاش «اليوم التالي» نقاشاً مفتوحاً حول مجمل المشروع الصهيوني ومستقبله، وحدوده، ودوره، وطبيعته، بل حتّى استمراريته. كذلك يزيد صمود الشعب الفلسطيني، وبسالة مقاومته من صعوبة الموقف على نتنياهو بدايةً، وعلى شركائه الداخليين، كما خصومه، وصولاً إلى حلفائه الذين يحثّون الخطى إلى جبر الضرر ما أمكن.

(كاتب فلسطيني في كوالالمبور)

عن ضحالة مؤسّسة تكوين في مصر

عمار ديوب

هناك جدلٌ قديمٌ، يدور بشأن العلاقة بين الثقافة والواقع، والثقافة والسلطة، والثقافة والوعي العام؛ وتنقسم الاتجاهات بين اتجاهين عريضين، أحدهما يقول بانفصال الثقافة عن السلطة والواقع، وإنّ الثقافة لها مجالها الخاص، وقضاياها ثقافية بامتياز، وفي هذا، سنجد تيّارات ثقافية مُتعدّدة، تنويرية، وتراثية، ودينية، وماركسية، وليبرالية، ولا صلة لها بمشكلات وواقع الناس، والواقعين الاقتصادي والاجتماعي عموماً، واتجاه آخر، يرى أنّ لتلك المجالات قضاياها الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ولكنّها مترابطة مع بعضها من ناحية أخرى، أي منفصلة ومتصلة؛ فهي نتاج الواقع، وتتقصّد فهمه وتفسيره وتغييره. وطبعاً، لسنا معنيين بمن يشترط صلة مباشرة بين الثقافة والسلطة مثلاً، أو انفصالاً مطلقاً للثقافة عن باقي المجالات. إنّ هذه الحالات المُتطرّفة في الفهم، تفترضها الثقافة، ولكنّها ذات تأثير هامشي، ولهذا نضعها جانباً.

حاولت الاستماع إلى بعض المُثقّفين، المؤسّسين لـ«تكوين» في مصر، لفهم أهدافهم، وقضاياهم، وماذا يبتغون من مؤسّسة تكوين الفكر، التي أطلقوها في 4 مايو/ أيار الحالي، وتتعلّق الأهداف بأحوال الثقافة والفكر العربي، وبأنّها في حالة يُرثى لها، وبالتالي، ولأنّ الفكر في الحالة هذه، فالواقع العربي بكلّيته في حالةِ رثّةٍ أيضاً. ولإيقاف التدهور، هذا، لا بدّ من فكر وثقافة جديدين، تجادل في الثقافة والفكر الرثّين، وتنتشلهما مما هما فيه. إذاً، لا علاقة للسلطات العربية الحاكمة وأيديولوجياتها في الأحوال الكارثية للثقافة والفكر، وهي بالفعل كارثية، وفاقدة للمشاريع التاريخية، وكثير منها يدور حول قضايا ثقافية بامتياز، ودينية بشكل مُبتَسر، ولا بدّ، بالفعل، من مواجهة هذه الأحوال، ولكن كيف المواجهة تلك؛ أبتأسيس مؤسّسات للفكر وبقطيعة مع أزمات الواقع المعقّدة، التي هي في أسبابها الأساسية نتاج الطبقات الحاكمة وأيديولوجياتها وسياساتها التعليمية، وبسبب شموليتها، التي تحكم بها المجتمعات، وتمنع عنها التعدّدية والنقاش والاختلاف، وبالطبع، تُكبّل سلطات القضاء والصحافة والحرّيات، وبالتالي، تمنع تشكيل مجتمع منفتح، ويتم فيه تداول الأفكار والخلاف والنقاش والصراعات الفكرية؟... تلك الشمولية هي التي تدفع أغلبية الشعوب العربية نحو التديّن السياسي، والتطييف، وبكلّ أشكال الإحباط. وبالتالي، ليس هناك بالفعل استقرارٌ مجتمعيٌّ عام، ومولّدٌ لمجتمع مُثقّف ومتعدّد الفِكَر.

تجاهل مؤسّسة تكوين الفكر الواقعَ العام، واختصار تردّيه بأحوال الثقافة المتردّية، هو ثقافي تبريري للأنظمة، ولو لم يقصد ذلك، أي لو لم يكن مكلّفاً بذلك، وبدفع من الأنظمة، وتحديداً النظام المصري، وكي يُنشغل الفكر بقضايا فكريّة بامتياز، بدلاً من أن يُناقش هذا الاتجاه قضايا الواقع العربي، ومنها أحوال الثقافة المتردّية بالفعل. لن ننطلق من الموقف من الإبادة في غزّة، وضرورة أن يكون المُثقّف روح الأمة، أو روح البلاد، أو يمتلك ضميراً يدفعه إلى الذهاب إلى كلّ أصقاع العالم، للدفاع عن غزّة وفلسطين، وأيضاً، لن نقول إنّ مهمة المُثقّف هي تقديم دراسات ورؤى عن أحوال الشعوب، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فما هي أحوال الشعوب العربية في هذه اللحظة، من النواحي المذكورة أعلاه؟ ومن الذي يتحكّم في المجتمعات العربية سياسياً، واقتصادياً، وتعليمياً، ومن يمتلك الإعلام، أليست السلطات هي التي تراقب الإعلام ومختلف الإصدارات الثقافية، والدينية، والطائفية، والعلمانية، وسواها؟ من السخرية بمكان أن تنفصل الثقافة عن قضايا الشعوب، وهذا تعبير فاضح عن الصمت تجاه ممارسات السلطة، وفي المستويات كافّة، وحتّى على المستوى الثقافي؛ والأسوأ، أن يُنظر إلى أحوال الثقافة من خلال وعيّ الناس البسطاء، وأنّه لا بدّ من انتشاله من مشكلاته وعمائه وظُلماته، وبتجاهل كامل أنّ ذلك الوعي هو نتاج الواقع بكليته، وبالتالي، إنّ تغيير الوعي يتطلب تغيير الواقع، وإنّ أسباب جموده الأساسية هي سياسات الأنظمة، وبالتالي، يصبح

> تجاهل مؤسّسة تكوين الفكر الواقعَ العام، واختصار تردّيه بأحوال الثقافة المتردّية، هو ثقافي تبريري للأنظمة

توجّه فكري كهذا لأصحاب مؤسّسة تكوين الفكر، من دعاة دفع العربة، ورفض أن يكون في مقدمتها أيّ حصان، وهم يعلمون أنّ لا عربة من دون حصانٍ أو سائق.

الاستنتاج بأنّ الخروج من هكذا واقع يبدأ بتنقية الثقافة، وجعلها تنويرية وحداثية وإسلامية مستنيرة، هو اتجاه ثقافي يخدم، وربما ليس بقصدٍ، السلطات الحاكمة، ويبرّئها مما تعيشه الشعوب من أزمات أنتجتها السلطات القمعية والناهبة والتابعة. مصر، الآن، في أسوأ أحوالها، وقابلة للانفجار في المستويات كافّة، فهل يُعقل تجاهل ذلك؟ الثقافة، إمّا أن تَعكس أحوال الشعوب، فتجد لها مكانة كبرى وتنتشر وتحدّث الوعي، وضمن ذلك، يجب أن يكون لمؤسّسة تكوين الفكر كامل الحرّية في العمل وفي طرح الأفكار، ورفض كلّ محاولات التضييق عليها، ومن أيّ جهةٍ كانت، أمِنَ السلطة أو من الاتجاهات الفكرية والدينية والطائفية، وسواها، وإمّا أنّها تخدم السلطة وتؤبّدها، وبطرائق لا حصر لها، ومنها أنّ الثقافة منفصلة عن الأرض والسماء، وعن السلطة والشعب، وأنّ لها عالمها الخاص، المُستقلّ بذاته، ولذاته؛ يا للتكوين الهشّ لمؤسّسة «تكوين».

(كاتب سوري)

وجدي معوّض في مغالطات الواقع والتاريخ

جورج كعدي

إيضاحات وردود غير مقنعة وموارِبة، أفصح عنها المسرحيّ الكنديّ، من أصل لبنانيّ، وجدي معوّض، وهو كاتب ومخرج معروف في الغرب، حيث له مكانة وتقدير في الأوساط الفنية والثقافية. ففي مقابلة (متوافرة على «يوتيوب»)، عبر شاشة «إل بي سي إنترناشونال» اللبنانية، حاول معوّض التعمية على حقيقة مواقفه من التطبيع مع الكيان الإسرائيلي الذي يحرّمه القانون اللبناني، نافياً التهمة التي وُجّهت إليه من جهات مناهضة للتطبيع في لبنان، وأفضت إلى إيقاف عرض مسرحيته «وليمة عرس لدى أهل الكهف»، في أحد مسارح بيروت. في ما يتعلق باللحظة التاريخية الراهنة في غزّة، يقول مُعوّض إنّه لا يستطيع أن يفهم (ويتفهّم) ما حدث في 7 أكتوبر (2023)، فيبدو كأنّه قادرٌ على أن يفهم (ويتفهّم) الحصار المطبق على قطاع غزّة منذ عقود، وجولات القتل الإباديّ للمدنيين المحاصرين بالطيران الإسرائيلي في الأعوام 2008 و2009 و2012 و2014 و2022، وكلّها مجازر مرعبة بحق الأطفال والنساء والشيوخ، ضحاياها بالمئات والآلاف، قبل فعل 7 أكتوبر التحرّري. كلّ هذه الجولات الإباديّة الصهيونية يستطيع وجدي معوّض فهمها، وربما تفهّمها، ولا يعصى على فهمه و«تفهّمه» وإدراكه المحدود، إلّا فعل «حماس»، الطالع من ظلم وقهر مستفحلَين، الفعل الذي ينظر إليه العالم كلّه، وطلاب أرقى الجامعات الغربية، بعين الفهم وإدراك ما يحصل على أرض غزة من فظائع... إلّا وجدي معوّض، الذي لم يتوصّل بعد إلى فهم لماذا حصل ما حصل في «7 أكتوبر»، ولا يشاركه في عدم القدرة على الفهم إلّا نتنياهو الذي يتقاسم وإياه مشقّة الفهم (!) يستغرب معوض: لِمَ فعلت «حماس» هذا؟ ولِمَ اخترق المسجون المحاصر أسوار سجّانه الإلكترونية والإسمنتية؟ وهل يجوز أن يقتل السجين الثائر قتلة أهله وشعبه؟ في منطق وجدي معوض المقلوب والمعوجّ، قد يكون ما لا يفهمه أنّ غزّة كانت تحاصر الكيان الصهيونيّ وترتكب المجازر فيه، وهي التي بنت السياج وفتحته بمفاتيحها لتدخل على مستعمري الكيان المحاصر وتقتلهم (!)

أمّا الزعم، الكليشيه، المتعلّق ببيع الفلسطينيين أرضهم، والذي يتبنّاه وجدي معوّض، عن عدم اطّلاع على ألوف الوثائق والدراسات في هذا الشأن، أو عمداً للمساهمة في ترويج الزعم القديم والاتهام السهل للفلسطيني بأنّه باع أرضه، وهو قول باطل مائة في المائة. وإذ يستحيل اختزال هذه القضية في عجالة، أكتفي بتذكير السيد معوض بأنّ الأراضي الفلسطينية كانت في أثناء الحكم العثماني تتبع جهات عديدة لناحية الملكية، هي: ملكيات إقطاعية يتقاسمها ملّاكٌ كبار فلسطينيون وعرب غير فلسطينيين، ثم أراضي الوقف الإسلامي، وأراضي الكنائس المسيحية، والأراضي الخاصة لصغار الملّاك الفلسطينيين، أمّا الملكيات الكبيرة فقد تقاسمها ملّاك كبار من الفلسطينيين أو من العرب السوريين واللبنانيين الذين تجمعت في أيديهم الأراضي غالباً في ظلّ وحدة الأرض أيام الخلافة العثمانية. استطاعت عائلات شامية ولبنانية امتلاك مساحات شاسعة من أراضي فلسطين، كعائلات سرسق والعمري والقباني والعكراوي، وكانت عائلة سرسق اللبنانية، المتحدّرة من أصول يونانية، صاحبة النصيب الأكبر في تملّك الدونمات التي باعتها لاحقاً للتخلّص من ضرائبها الباهظة وسداد ديون خاصة. حالة فريدة، محدودة، لا يمكن تعميمها، علماً بأنّ السلطات العثمانية كانت تحرّم بيع أراضي فلسطين لليهود كي لا تفقد سيطرتها عليها، واتخذ السلطان عبد الحميد الثاني التدابير اللازمة لمنع بيع الأراضي لليهود، وكي لا يتغلّبوا عدداً ومساحة على الشعب الفلسطيني. الاحتلالان العثماني والبريطاني هما «المجيّران» المتآمران لملكية بعض الأراضي في فلسطين للمستوطنين اليهود والصهاينة المتسلّلين والمتمددين كالأخطبوط، ولم يكن قرار التمليك أو البيع بيد الشعب الفلسطيني الذي نبّه ممثلوه وعلماؤه السلطات العثمانية إلى خطر الاستيطان اليهودي وطالبوها بإجراءات صارمة لمواجهته، وترأس الشيخ محمد طاهر الحسيني مفتي القدس سنة 1897 هيئة محلّية ذات صلاحيات حكومية للتدقيق في طلبات نقل الملكية من متصرفية بيت المقدس، فحال دون انتقال أراضٍ كثيرة لليهود، وكان للشيخ سليمان التاجيّ الفاروقي دوره في التحذير من الخطر الصهيوني، وكذلك فعل يوسف الخالدي وروحي الخالدي وسعيد الحسيني ونجيب نصار. كذلك شاركت الصحف الفلسطينية، أيضاً، في فضح المؤامرة العثمانية البريطانية المشتركة بنقل ملكية بعض الأراضي إلى اليهود، وبينها صحف «الكرمل» و«الدفاع» و«الجامعة العربية» و«فلسطين»... بذلك، هل يكون الشعب الفلسطيني المنبّه والرافض والمشتكي ورافع الصوت هو الذي باع أرضه يا وجدي معوّض؟

> «إنسانويّات» معوّض وتكراره أنّه يؤمن بالإنسان وبالحبّ، بمعزل عن أيّ هوية أو دين، طوباويّات وإنشائيات ساذجة

«إنسانويّات» معوّض في هذه المقابلة، وتكراره أنّه يؤمن بالإنسان وبالحبّ، بمعزل عن أيّ هوية أو دين، لا تعدو كونها طوباويّات وإنشائيات لا محلّ لها في زمن الإبادة والوحشية الهائلتين. فمن يحفل لخطاب طَهريّ كهذا وكلام زهريّ منمّق، شعاراتيّ، مثاليّ، بدائيّ، لا صدى له في الواقع، ولا يُصرف في عالم البشر؟ ليس هذا وقت المثاليات غير اللصيقة بالواقع، بل وقت البطولة والصمود والنضال.

(ناقد وأستاذ جامعي لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads